المـادة السادسة

لا يجوز إعادة تصدير أى سلعة مستوردة من أى من البلدين الى بلد ثالث إلا بعد موافقة السلطات المختصة فى كل من البلدين لكل حالة على حدة .

المـادة السابعة

تشكل لجنة مختلطة من الجانبين لملاحظة تنفيذ سير الاتفاق وتقديم أية مقترحات تؤدى الى تسهيل المبادلات التجارية بين الطرفين ، ويمكن لهذه اللجنة تعديل ما هو مدرج بالكشفين (أ) ، (ب) والإضافة اليهما أو عمل كشوف أخرى . وتجتمع بناء على طلب أى من الطرفين المتعاقدين عند الاقتضاء سواء فى القاهرة أو صوفيا .

المـادة الثامنة

الصفقات التجارية المبرمة والموافق عليها من السلطات المختصة فى كل من البلدين قبل التوقيع على هذا الاتفاق تسرى طبقا للشروط المتفق عليها يوم الترخيص بها ، والصفقات التجارية التى أبرمت ولم تنفذ فى مدة سريان هذا الاتفاق تسرى بناء على أحكام هذا الاتفاق .

المـادة التاسعة

يدخل هذا الاتفاق فى دور التنفيذ بعد موافقة كل من الحكومتين عليه ويظل ساريا لمدة ثلاث سنوات ويجدد بعد ذلك تلقائيا من عام الى آخر ما لم يعلن أحد الطرفين المتعاقدين الآخر بعدم رغبته فى التجديد قبل ثلاثة أشهر من انتهاء مدة الثلاث سنوات الأصلية أو شهرين من انتهاء مدة السنة اللاحقة للسنوات الثلاث الأولى .

يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق الحالى المبرم بين البلدين بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٥٠

حرر فى القاهرة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ من نسختين أصليتين باللغة الفرنسية ونسختين إضافيتين احداهما باللغة العربية والأخرى باللغة البلغارية ، ما

بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر

(إمضاء)

بالنيابة عن حكومة بلغاريا الشعبية

(إمضاء)

وزارة الخـارجية

قـرار

نائب وزير الخارجية

بعد الإطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٦ بالموافقة على اتفاقيتى التجارة والدفع والمعقودتين بين المملكة الليبية المتحدة وجمهورية مصر والموقع عليهما بالقاهرة بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ،

قرر :

مادة وحيدة — تنشر اتفاقيتا التجارة والدفع المعقودتان بين جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة والموقع عليهما بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ — والمرفق نصهما بهذا القرار — بالجريدة الرسمية وينفذ اعتبارا من ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ .

عبد الفتاح حسن

اتفاق

تجارى بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة رغبة منهما فى تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما وتوطيدها على أسس تتفق والصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما قد اتفقتا على ما يأتى :

المـادة الأولى

يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما فى وسعه للوصول بالعلاقات التجارية بين بلديهما الى أقصى حد مستطاع وفقا لأحكام هذا الاتفاق وفى حدود النظم الاقتصادية القائمة فى كل من البلدين .

المـادة الثانية

(١) تأذن حكومة جمهورية مصر فى حدود امكانياتها الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل مصرى الى ليبيا ، وتأذن حكومة المملكة الليبية المتحدة من جانبها باستيراد تلك السلع .

(٢) تأذن حكومة المملكة الليبية المتحدة فى حدود امكانياتها الاقتصادية بتصدير السلع التى من أصل ليبى الى مصر وتأذن حكومة جمهورية مصر من جانبها باستيراد تلك السلع .

وذلك كله فى حدود القوانين والتعليمات المعمول بها فى كل من البلدين .

المـادة الثالثة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانسيت عبر بلديهما بكافة وسائل النقل وبعدم إخضاع البضائع الترانسيت الى رسوم جمركية أو رسوم ترانسيت عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات مقابل الخدمات الناتجة عن عمليات الترانسيت وفقا للنظم الجمركية المعمول بها فى كل من البلدين على أساس المعاملة بالمثل .

المـادة الرابعة

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدول الأكثر رعاية وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسـوم الإضافية والعوائد وفى طريقة تحصيل تلك الرسوم وكذلك فى القواعد والإجراءات التى تخضع لهـا عمليات التخليص الجمركية وإصدار أذون الاستيراد والتصدير .

(٢) لا تخضع بأى حال من الأحوال المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة فى بلد أحد الطرفين المتعاقدين والمستوردة فى بلد الطرف الآخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة وعلى موادها الأولية فى البلد المستورد .

المـادة الخامسة

لا تسرى معاملة الدولة الأكثر رعاية المنصوص عليها فى المـادة السابقة من هذا الاتفاق على :

(١) المزايا الممنوحة أو التى قد تمنح من قبل أحد الطرفين المتعاقدين للبلاد المتاخمة الأخرى لها .

(٢) المزايا الناجمة عن اتحاد جمركى معقود أو قد يعقد من قبل أحد الطرفين المتعاقدين .

المـادة السادسة

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين سفن الطرف الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة التى تمنح لسفن أى بلد آخر فيما يتعلق برسوم الحمولة ورسوم الموانى ورسوم الإرشاد ورسوم المنارات وما إلى ذلك من رسوم تجبى فى موانى أحد الطرفين .

(٢) لا تطبق هذه المـادة على السفن التى تعمل فى الملاحة الساحلية .

(٣) يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتبادلة بينهما على أساطيلهما التجارية ويقدمان جميع التسهيلات التى تحقق ذلك .

المـادة السابعة

تتعهد الحكومتان بعدم إعادة تصدير السلع التى يتم تبادلها بينهما بمقتضى هذا الاتفاق إلى بلد ثالث إلا باتفاق سابق بينهما .

ولا يجوز القيام بعمليات المقايضة بين البلدين بدون موافقـة سابقة من السلطات المختصة فى كل منهما .

المـادة الثامنة

تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق وفقا لأحكام اتفاق الدفع الموقع بين البلدين بتاريخ اليوم .

المـادة التاسعة

تؤلف لجنة مشتركة تمثل فيها الحكومتان المتعاقدتان على النحو التالى : مندوب عن مصلحة الجمارك المصرية — مندوب عن الإدارة العـامة لمراقبة النقد عن الجانب المصرى — قنصل المملكة الليبية المتحد بالإسكندرية أو من يقوم مقامه — الملحق التجارى بالسفارة الليبية فى القاهرة أو من ينوب عنه عن الجانب الليبى . ويجوز إلحاق ممثلين آخرين للجانبين إذا طلب أحدهما ذلك . وتجتمع هذه اللجنة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر بمقر الغرفة التجارية بالإسكندرية أو بأى مقر آخر يحـدده الطرفان بناء على طلب أحدهما للعمل على تذليل ما قد يعترض تنفيذ هـذا الاتفاق من صعوبات .

المـادة العاشرة

يلغى بموجب هذا الاتفاق والكتب الملحقة به الاتفاق التجارى المعقود بين الطرفين المتعاقدين بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٥٣ والمعدل بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٤ والكتب المتبادلة الملحقة بهما .

المـادة الحادية عشرة

يبرم كل من الطرفين المتعاقدين هذا الاتفاق والكتب الملحقة به التى تعتبر جزءا لا يتجزأ منه فى أسرع وقت ممكن وفقا لتشريع كل منهما ويصبح الاتفاق نافذا بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق إبرامه بالقاهرة ويعمل به لمدة سنة واحدة ويتجدد من تلقاء نفسه سنة فسنة مالم يطلب أحد الطرفين المتعاقدين كتابة تعديله أو إلغاءه قبـل ثلاثة شهور من انقضاء كل أجل .

وإثباتا لذلك وقع المندوبون المفوضون الواردة أسماؤهم أدناه على هذا الاتفاق بالأحرف الأولى لما لهم من سلطة مخولة من حكومتيهم .

حرر بمدينة طرابلس الغرب بتاريخ ١٦ شوال سـنة ١٣٧٥ الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٥٦ من نسختين أصليتين باللغة العربية ،

عن حكومة جمهورية مصر (إمضاء)	عن حكومة المملكة الليبية المتحدة (إمضاء)
عبد الفتاح حسن	الصديق المنتصر
نائب وزير الخارجية	سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر

سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية

حرصا على استجابة لرغبات حكومة المملكة الليبية المتحدة أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر على استعداد للترخيص بتصدير الكميات المبينة أدناه سنويا من المواد التالية :

(١) ثلاثة الآف وخمسمائة (٣٥٠٠) طن أرز بالسعر المخفض أى السعر المحلى مضافا إليه ضريبة الصادر .

(٢) ألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) طن كسب بذرة القطن .

(٣) خمسمائة (٥٠٠) طن زيت بذرة القطن .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)

عبد الفتاح حسن

نائب وزير الخارجية

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن

نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية :

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم المؤرخ فى تاريخ اليوم والذى نصه :

" حرصا على الاستجابة لرغبات حكومة المملكة الليبية المتحدة أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر على استعداد للترخيص بتصدير الكميات المبينة أدناه من المواد التالية :

(١) ثلاثة آلاف وخمسمائة (٣٥٠٠) طن أرز بالسعر المخفض أى السعر المحلى مضافا إليه ضريبة الصادر .

(٢) ألفان وخمسمائة (٢٥٠٠) طن كسب بذرة القطن .

(٣) خمسمائة (٥٠٠) طن زيت بذرة القطن .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أنى تسلمت كتابكم سالف الذكر وأوافق على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)

المنتصر

سفير

المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن

نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

يسرنى أن أشير الى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد بحث وسائل تشجيع التبادل التجارى بين البلدين وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات على مايلى :

(اولا) أن تقوم الحكومة المصرية لدى دخول الاتفاق التجارى المعقود بين حكومتينا والذى وقعنا عليه بتاريخ اليوم الى حيز التنفيذ بإعادة النظر فى متوسطات قيم المواشى المعمول بها حاليا بحيث تتفق والأسعار الحقيقية للمواشى الليبية فى الأسواق المصرية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ . وللجنة المشتركة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من هذا الاتفاق أن تقدم توصياتها بهذا الشأن الى السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(ثانيا) أن تقوم حكومتانا بتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها من أجل تشجيع التبادل التجارى بين بلديهما .

واذ يشرفنى أن أشير الى أن التفاهم الذى تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة اليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا .

أرجو أن تتكرموا بقبول فائق الاحترام ،،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)

الصديق المنتصر

سفير

المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر

سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية :

تسلمت كتابكم المؤرخ فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ الآتى نصه :

" بعد التحية ، يسرنى أن أشير إلى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد بحث وسائل تشجيع التبادل التجارى بين البلدين وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات على ما يأتى :

(أولا) أن تقوم الحكومة المصرية لدى دخول الاتفاق التجارى المعقود بين حكومتينا والذى وقعنا عليه بتاريخ اليوم إلى حيز التنفيذ بإعادة النظر فى متوسطات قيم المواشى المعمول بها حاليا بحيث تتفق والأسعار الحقيقية للمواشى الليبية فى الأسواق المصرية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ وللجنة المشتركة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من هذا الاتفاق أن تقدم توصياتها بهذا الشأن إلى السلطات المختصة فى كلا البلدين .

(ثانيا) أن تقوم حكومتانا بتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها من أجل تشجيع التبادل التجارى بين بلديهما .

وإذ يشرفنى أن أشير إلى التفاهم الذى تم بيننا باعتبار توجيه هـذه الرسالة اليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا.

وأتشرف بإبلاغ سيادتكم أنى أوافق على ما جاء بكتابكم أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية :

تحقيقا للرغبة المتبادلة فى تيسير النقل البحرى بين الموانى المصرية والموانى الليبية كإحدى الوسائل الفعالة فى تدعيم وتنمية التبادل التجارى بين جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة فإن الحكومة المصرية ستحث بكافة الوسائل الممكنة شركات الملاحة المصرية فى أن تسير خطا ملاحيا منتظما بين موانى الدولتين .

هـذا ، وتأكيدا لما تم الاتفاق عليه فى المناقشات التى دارت بيننا من أن تشجع كل من حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة إنشاء شركة ملاحة ليبية — مصرية بمال مشترك مصرى ليبى لتحقيق ما تهدف اليه الدولتان من توثيق الروابط التجارية بينهما ، فإنى أبلغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر سوف لا تألو جهدا من جانبها لتيسير وتسهيل إجراءات قيام مثل هذه الشركة المشتركة .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم تأكيد هذه الرغبة من جانب حكومة المملكة الليبية المتحدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن
نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية ،

بالإشارة إلى كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والذى نصه :

" تحقيقا للرغبة المتبادلة فى تيسير النقل البحرى بين الموانى المصرية والموانى الليبية كإحدى الوسائل الفعالة فى تدعيم وتنمية التبادل التجارى بين جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة فإن الحكومة المصرية ستحث بكافة الوسائل الممكنة شركات الملاحة المصرية فى أن تسير خطا ملاحيا منتظما بين موانى الدولتين .

هذا ، وتأكيدا لما تم الاتفاق عليه فى المناقشات التى دارت بيننا من أن تشجع كل من حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة إنشاء شركة ملاحة ليبية — مصرية بمال مشترك مصرى ليبى لتحقيق ما تهدف اليه الدولتان من توثيق الروابط التجارية بينهما فإنى أبلغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر سوف لا تألو جهدا من جانبها لتيسير وتسهيل إجراءات قيام مثل هذه الشركة المشتركة .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم تأكيد هذه الرغبة من جانب حكومة المملكة الليبية المتحدة .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أنى أوافق على ماجاء بكتابكم أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية :

فى ضوء المحادثات التى دارت بين ممثلى حكومة جمهورية مصر وممثلى حكومة المملكة الليبية المتحدة ، وتدعيما للاقتصاد فى كل من الدولتين واستجابة لدواعى الوطنية الصادقة ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر مستعمل على أن تكون الأفضلية للشركات الوطنية فى كل من البلدين المتعاقدين فيما يتعلق بأعمال البنوك والتأمين وقصر اختيار الوكلاء التجاريين على مواطنى كل من مصر وليبيا .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم موافقة الحكومة الليبية على اتخاذ إجراءات مماثلة ومقابلة فى ليبيا لتحقيق هذه الغاية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن

نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

بالإشارة الى كتاب سيادتكم المؤرخ فى تاريخه والذى نصه :

"فى ضوء المحادثات التى دارت بين ممثلى حكومة جمهورية مصر وممثلى حكومة المملكة الليبية المتحدة ، وتدعيما للاقتصاد الوطنى فى كل من الدولتين واستجابة لدواعى الوطنية الصادقة ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر ستعمل على أن تكون الأفضلية للشركات الوطنية فى كل من البلدين المتعاقدين فيما يتعلق بأعمال البنوك والتأمين وقصر اختيار الوكلاء التجاريين على مواطنى كل من مصر وليبيا .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم موافقة الحكومة الليبية على اتخاذ إجراءات مماثلة ومقابلة فى ليبيا لتحقيق هذه الغاية" .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة المملكة الليبية المتحدة ، توافق على ماجاء به وستتخذ من جانبها إجراءات مماثلة ومقابلة لتحقيق تلك الغايات المنوه عنها بخطابكم المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)
الصديق المنتصر
سفير
المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن

نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

يسرنى أن أشير الى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد تذليل ما قد ينتج من صعوبات بالنسبة للمصدرين الليبيين الذين يقومون تقليديا بنقل المواشى والبضائع الليبية وبيعها بأنفسهم فى الأسواق المصرية من تطبيق أحكام المادة الأولى من اتفاق الدفع المعقود بين حكومتينا والموقع عليه بتاريخ اليوم تطبيقا حرفيا ، وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات بيننا على أن تقوم الحكومة المصرية باتخاذ الإجراءات وإصدار التعليمات اللازمة والتى من شأنها أن تمكن هذه الفئة من المصدرين الليبيين من تحويل أموالهم عن طريق أحد البنوك المعتمدة فى جمهورية مصر الى ليبيا .

وإذ يشرفنى أن أشير الى أن التفاهم قد تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة اليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا .

أرجو أن تتكرموا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)
الصديق المنتصر
سفير
المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر

سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية

بالإشارة الى كتابكم المؤرخ فى تاريخ اليوم والذى نصه :

"يسرنى أن أشير الى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد تذليل ما قد ينتج من صعوبات بالنسبة للمصدرين الليبيين الذين يقومون تقليديا بنقل المواشى والبضائع الليبية وبيعها بأنفسهم فى الأسواق المصرية من تطبيق أحكام المادة الأولى من اتفاق الدفع المعقود بين حكومتينا والموقع عليه بتاريخ اليوم تطبيقا حرفيا ، وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات بيننا على أن تقوم الحكومة المصرية باتخاذ الإجراءات وإصدار التعليمات اللازمة والتى من شأنها أن تمكن هذه الفئة من المصدرين الليبيين من تحويل أموالهم عن طريق أحد البنوك المعتمدة فى جمهورية مصر الى ليبيا .

وإذ يشرفنى أن أشير الى أن التفاهم قد تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة اليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا" .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أننى أوافق على ما جاء بكتابكم أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية

تحقيقا للرغبة الصادقة التى بدت خلال المفاوضات الاقتصادية بين ممثلى حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة لتدعيم الروابط الاقتصادية بين البلدين وتنمية التبادل التجارى بينهما عن طريق إقامة معارض دائمة لمنتجات كل من الدولتين فى الدولة الأخرى وتكوين غرفة تجارية مشتركة تساهم فى ايجاد التعارف التجارى بين التجار مصريين وليبيين ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر ستعمل على تيسير وتسهيل إقامة المعارض الدائمة لعرض المنتجات الليبية فى مصر وانها ترحب وستشجع تكوين غرفة تجارية مشتركة مصرية ليبية وذلك كله فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها فى كل من الدولتين .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم تأكيدا بأن حكومة المملكة الليبية المتحدة ستتخذ من جانبها نفس الإجراءات المقابلة لتحقيق هذه الغاية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم عبدالفتاح حسن
نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم المؤرخ فى تاريخه والذى نصه :

"تحقيقا للرغبة الصادقة التى بدت خلال المفاوضات الاقتصادية بين ممثلى حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة الليبية المتحدة لتدعيم الروابط الاقتصادية بين البلدين وتنمية التبادل التجارى بينهما عن طريق إقامة معارض دائمة لمنتجات كل من الدولتين فى الدولة الأخرى وتكوين غرفة تجارية مشتركة تساهم فى إيجاد التعارف التجارى بين التجار مصريين وليبيين ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة جمهورية مصر ستعمل على تيسير وتسهيل إقامة المعارض الدائمة لعرض المنتجات الليبية فى مصر وأنها ترحب وستشجع تكوين غرفة تجارية مشتركة مصرية ليبية وذلك كله فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها فى كل من الدولتين .

وأرجو أن أتلقى من سيادتكم تأكيدا بأن حكومة المملكة الليبية المتحدة ستتخذ من جانبها نفس الإجراءات المقابلة لتحقيق هذه الغاية" .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن حكومة المملكة الليبية المتحدة توافق على ماجاء به وستتخذ من جانبها إجراءات مماثلة فى ليبيا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
الصديق المنتصر
سفير
المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم عبدالفتاح حسن
نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

يسرنى أن أشير إلى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد بحث وسائل تشجيع التبادل التجارى بين البلدين ، وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات على مايأتى :

(أولا) أن تسهل الحكومة المصرية نقل المواشى الليبية من الحدود الليبية — المصرية إلى الأسواق المصرية فى كل من الحمام ومطروح بواسطة السكك الحديدية المصرية فى عربات مفتوحة صالحة لشحن الحيوانات وذلك بعدد كاف من القطارات كل أسبوع مع مراعاة أن الموسم يبدأ من فبراير إلى نوفمبر وتكثر حركة التصدير الماشية من فبراير إلى يونيه .

(ثانيا) أن تعد الحكومة المصرية بإعادة النظر فى فئات أجرة شحن المواشى الليبية (ناولون) بسكة الحديد المصرية بما يشجع نقلها بالسكك الحديدية بين السلوم والحمام .

(ثالثا) أن تتصل الحكومتان فى أقرب وقت ممكن بمجرد إبرام أتفاقية مرور السيارات بينهما الجارى عقدها للوصول إلى اتفاق بالشروط التى يتفق عليها بينهما على أساس المعاملة بالمثل بغرض التصريح لسيارات النقل فى البلدان التى تنقل مواشى وبضائع ليبية إلى الأسواق المصرية بنقل البضائع المصرية من مصر إلى ليبيا وبالعكس دون أن يكون مسموحا لتلك السيارات بإجراء نقليات داخل كل من البلدين .

وإذ يشرفنى أن أشير إلى أن التفاهم قد تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة إليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا .

وأرجو أن تتكرموا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية

تسلمت كتابكم المؤرخ فى تاريخ اليوم ، الآتى نصه :

" يسرنى أن أشير إلى المحادثات التى دارت بين وفدينا فى المباحثات التجارية الليبية — المصرية بقصد بحث وسائل تشجيع التبادل التجارى بين البلدين ، وأن أذكر أنه قد تم الاتفاق فى خلال تلك المحادثات على مايلى :

(أولا) أن تسهل الحكومة المصرية نقل المواشى الليبية من الحدود الليبية — المصرية إلى الأسواق المصرية فى كل من الحمام ومطروح بواسطة السكك الحديدية المصرية فى عربات مفتوحة صالحة لشحن الحيوانات وذلك بعدد كاف من القطارات كل أسبوع مع مراعاة أن الموسم يبدأ من فبراير إلى نوفمبر وتكثر حركة التصدير الماشية من فبراير إلى يونيه .

(ثانيا) أن تعد الحكومة المصرية بإعادة النظر فى فئات أجرة شحن المواشى الليبية (نولون) بسكة الحديد المصرية بما يشجع نقلها بالسكك الحديدية بين السلوم والحمام .

(ثالثا) أن تتصل الحكومتان فى أقرب وقت ممكن بمجرد إبرام اتفاقية مرور السيارات بينهما الجارى عقدها للوصول إلى اتفاق بالشروط التى يتفق عليها بينهما على أساس المعاملة بالمثل بغرض التصريح لسيارات النقل فى البلدان التى تنقل مواشى وبضائع ليبية إلى الأسواق المصرية بنقل البضائع المصرية من مصر إلى ليبيا وبالعكس دون أن يكون مسموحا لتلك السيارات بإجراء نقليات داخل كل من البلدين .

وإذ يشرفنى أن أشير إلى أن التفاهم قد تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة إليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا " .

وأتشرف بإبلاغ سيادتكم أننى أوافق على ماجاء بكتابكم أعلاه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية المصرية

حضرة السيد المحترم عبد الفتاح حسن
نائب وزير الخارجية المصرية

بعد التحية

تدعيما للروابط الاقتصادية القائمة بين جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة وتمهيدا للوصول إلى إيجاد سوق عربية موحدة ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن الحكومة الليبية ستنظر فى تخفيض قدره ٢٥ ٪ على الأقل من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المصرية المصدرة إلى ليبيا على أساس أن تعامل الحكومة المصرية من جانبها المنتجات الليبية نفس المعاملة .

وإذ يشرفنى أن أشير إلى أن التفاهم الذى تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة إليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا .

أرجو أن تتكرموا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(إمضاء)
الصديق المنتصر
سفير
المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

حضرة السيد المحترم الصديق المنتصر
سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة

بعد التحية

بالإشارة الى كتاب سيادتكم المؤرخ فى تاريخه والذى نصه :

"تدعيما للروابط الاقتصادية القائمة بين جمهورية مصر والمملكة الليبية المتحدة وتمهيدا للوصول إلى إيجاد سوق عربية موحدة ، أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن الحكومة الليبية ستنظر فى تخفيض قدره ٢٥ ٪ على الأقل من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات المصرية المصدرة الى ليبيا على أساس أن تعامل الحكومة المصرية من جانبها المنتجات الليبية نفس المعاملة.

وإذ يشرفنى أن أشير إلى أن التفاهم الذى تم بيننا باعتبار توجيه هذه الرسالة اليكم وتفضل سيادتكم بالرد عليها بالقبول يؤلفان اتفاقا بين حكومتينا" .

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أننى تسلمت خطابكم سالف الذكر وأننى أوافق على ماجاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

القاهرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦

(امضاء)
عبد الفتاح حسن
نائب وزير الخارجية المصرية